الأمم المتحدة

A/C.5/64/SR.10

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
22 February 2010
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد موريه. . . . . (سويسرا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة ماكلورغ

المحتويات

إحياء ذكرى ضحايا الهجوم الذي استهدف العاملين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في كابل

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

عرض الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-58336 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إحياء ذكرى ضحايا الهجوم الذي استهدف العاملين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في كابل

١ - **الأمين العام:** أعرب عن شعوره بالصدمة والغضب إزاء الاعتداء الذي استهدف مؤخراً العاملين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في كابل، وعن تعازيه إلى أسر الأشخاص الذين فقدوا حياتهم، وعن اعتزازه وإعجابه بالشجاعة التي أبداها العاملون في البعثة.

٢ - وبناء على دعوة من الرئيس، التزم أعضاء اللجنة الصمت لدقيقة واحدة.

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

عرض الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (A/63/151 و Corr.1 و Add.1؛ A/64/6 (Introduction) و Corr.1، A/64/6 (Sect.1) و Corr.1، A/64/6 (Sect. 2-3)، A/64/6 (Sect. 4) و Corr.1، A/64/6 (Sect. 5) و Corr.1، A/64/6 (Sect. 6)، A/64/6 (Sect. 7) و Corr.1، A/64/6 (Sect. 8-10)، A/64/6 (Sect. 11) و Corr.1، A/64/6 (Sect. 12)، A/64/6 (Sect. 13) و Add.1، A/64/6 (Sect. 14-16)، A/64/6 (Sect. 17) و Corr.1، A/64/6 (Sect. 18-21)، A/64/6 (Sect. 22)، A/64/6 (Sect. 23-26) و Corr.1، A/64/6 (Sect. 27) و Corr.1، A/64/6 (Sect. 28)، A/64/6 (Sect. 28A)، A/64/6 (Sect. 28B)، A/64/6 (Sect. 28C)، A/64/6 (Sect. 28D) و Add.1، A/64/6 (Sect. 28E)، A/64/6 (Sect. 28F)، A/64/6 (Sect. 28G) و Corr.1، A/64/6 (Sect. 29) و Corr.1، A/64/6 (Sect. 30-36) و Corr.1، A/64/6 (Income sect. 1-3)، A/64/7، A/64/16، A/64/73 و Corr.1، A/64/74، A/64/86، A/64/89، A/64/201، A/64/203 و Corr.1، و Add.1)

٣ - **الأمين العام:** قال وهو يعرض الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، إنه رغم عدم مشاركته، على نحو مباشر في المقترحات المتعلقة بميزانية فترة السنتين الحالية لأنها سبقت توليه منصبه، فقد شارك بشكل مباشر في الإطار الاستراتيجي ومخطط الميزانية والمقترحات النهائية لميزانية الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وأضاف أنها تتسق مع الأولويات التي حددتها الجمعية العامة لفترة السنتين، وتراعي الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتعبِّر عن التزامه الكامل بوضع ضوابط صارمة للميزانية، وتوازن في بعض المجالات بين النمو وإعادة التخصيص وتسوية الفروق في مجالات أخرى. وقد طُلب إلى مديري البرامج عند صياغة المقترحات فحص جميع الأنشطة والموارد ذات الصلة على نحو دقيق، من أجل التركيز على النتائج وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من تلك الموارد.

٤ - واستطرد قائلا إن الميزانية المقترحة وقدرها ٤ ٨٨٧,٥ مليون دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، تتسق تماما مع مستوى المخطط الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٢٦٦/٦٣، وهي تعكس نموا حقيقيا قدره ٢٢,٤ مليون دولار، أي بزيادة ٠,٥ في المائة عن الاعتماد المنقح. وتعكس أيضا انخفاضا صافيه ٢٤ وظيفة. ورغم إضافة ٥٣ وظيفة في الفئة الفنية سينخفض عدد الوظائف في فئة الخدمة العامة والفئات ذات الصلة بمقدار ٧٧ وظيفة. واتساقا مع الممارسة المعمول بها، شمل المقترح عملية إعادة تقدير أولية لتكاليف التضخم، فأضيف ١٧١,٨ مليون دولار إلى المجموع الأصلي لتصل احتياجات الميزانية العادية إلى ٥,٠٥٩ ملايين دولار. وشمل المقترح أيضا ٨٢٩ مليون

دولار للبعثات السياسية الخاصة التي يُتوقع تمديدها أو اعتمادها خلال فترة السنتين. وفي هذا الصدد ستتلقى الجمعية العامة عما قريب مقترحات مفصَّلة لتخصيص أموال للعمليات في أفغانستان والعراق و ٢٧ منطقة أخرى.

٥ - واستطرد قائلا إن المنظمة تواجه طلباً متزايداً على خدماتها. وبوصفه كبير الموظفين الإداريين فهو ملتزم بالإصلاح الإداري وبمزيد من الشفافية والمساءلة والفعالية. وتحقيقا لتلك الغاية، تعكس الميزانية المقترحة التكاليف المستمرة لتنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسة والتدريب المتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وخُصصت أيضا موارد لكفالة اكتساب الموظفين الخبرات المناسبة للاحتياجات المتزايدة للمنظمة، وتنفيذ إطار متكامل للموارد البشرية من أجل تعزيز قدرة المنظمة ودعم تنقُّل الموظفين وتطوير القيادة.

٦ - وأضاف قائلاً إنه، اتساقا مع الممارسة المعمول بها لم يُدرج عدد كبير من الاحتياجات في المقترحات لكنه سيُعرض حسب الحاجة على الجمعية العامة في تقارير منفصلة خلال دورتها الرابعة والستين. وهي تشمل ما يلي: الآثار الإدارية والمالية المترتبة على تقرير المجلس المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة؛ وإدارة استمرار العمليات؛ والمبالغ المطلوبة لتنفيذ تخطيط موارد المؤسسة التي تزيد عن المبلغ المُدرج بالفعل في الميزانية المقترحة؛ وتنفيذ نُظم إدارة محتوى المؤسسة وإدارة العلاقة مع الزبائن، واقتراح بوضع خطة موحدة للتعافي من الكوارث واستمرار العمليات؛ والتمويل المقترح لاستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، والاحتياجات التي قد تنشأ عن المؤتمر الاستعراضي لمتابعة نتائج مؤتمر ديربان الاستعراضي ومؤتمر كوبنهاغن لعام ٢٠٠٩ والمتعلق بتغيُّر المناخ والمسائل الناشئة عن مداولات اللجان الرئيسية للجمعية العامة خلال دورتها الرابعة والستين، والتعديلات التقنية الإجبارية المترتبة على تغيير معدلات التضخم وأسعار صرف العملات. وتتضمن أيضا تعزيز وتوحيد نظام إدارة الأمن، وهو أمر على جانب كبير من الأهمية لتمكين المنظمة من تحسين الأمن في مقارها ولموظفيها ومعاليهم. وحث الأمين العام الدول الأعضاء على تأييد تلك المقترحات.

٧ - وقال إن وضع مقترح للميزانية بتمويلٍ كامل يشكل تحديا، نظرا لأن اللجان الرئيسية والجمعية العامة تنظر على نحو متزامن في مقترحات أخرى مختلفة. وستُبلغ الأمانة العامة اللجنة الخامسة بأي احتياجات تمويل قد تنشأ، وأعرب عن ترحيبه بمشورة اللجنة وتوجيهاتها وتوصياتها بشأن سبل تحسين إعداد الميزانية. ومشيرا إلى دفاعه عن وجوب تحلي الميزانية بمرونة أكبر، وموافقة الجمعية العامة على وجود هامش محدود للحركة، على أساس تجريبي، خلال فترتيْ السنتين السابقتين، قال إنه يعتزم اقتراح استمرار هذا الترتيب، مع إدخال التعديلات اللازمة على شروطه، نظرا لنجاح تنفيذه والدروس المستفادة منه. وقد أدت مشاورات غير رسمية بين الأمانة العامة وبعض الدول الأعضاء خلال فترة الأشهر العشرة الماضية إلى اتفاق عام على أن العملية الحالية لم تعد تلبي احتياجات المنظمة وأن المسألة يجب أن تُعالَج على ثلاثة مستويات: داخل الأمانة العامة، وبين الدول الأعضاء والأمانة العامة، وفيما بين الدول الأعضاء.

٨ - وأردف قائلا إن أولى أولوياته الرئيسية الثلاث هي إنهاء أسلوب الإدارة التفصيلية سواء كانت حقيقية أو متصوَّرة، مما يخلق مناخا من الثقة يعتمد على نظام قوي للمساءلة، سواء داخل الأمانة العامة أو فيما بين الأمانة العامة والدول الأعضاء. والأولوية الثانية هي تقليص عدد أجزاء الميزانية التي تجاوزت حاليا أربعين جزءا، رغم أن نصف هذا العدد يكفي. الأمر الذي سيساعد في ترشيد الميزانية وزيادة المرونة الإدارية. والأولوية الثالثة هي وضع ترتيب بديل لتمويل البعثات السياسية الخاصة. وستُعالَج

الأولويات الثلاث هذه وغيرها من الاعتبارات ذات الصلة المتعلقة بالميزانية في تقرير يُرفع إلى الجمعية العامة، ويتضمن نتائج عملية استعراض الميزانية ويستعرض المبادرات المزمعة في المستقبل. ومن المُزمع تقديم هذا التقرير خلال الجزء الرئيسي من الدورة الرابعة والستين.

٩ - ثمة مسألة أخيرة ينبغي طرحها: ألا وهي خلق بيئة للميزنة تعتبر فيها المشاريع الكبرى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمرا استراتيجيا ومنفصلا عن مصروفات التشغيل المتكررة، لكفالة نجاحها. وبدون هذه الترتيبات في الميزانية سيكون من المستحيل التغلب على النقص المستمر في الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مما جعل الأمانة العامة تتأخر كثيراً عن غيرها من المنظمات من حيث الكفاءة والفعالية.

١٠ - **السيدة ماكليرج** (رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): أعربت وهي تعرض التقرير الأول للجنة الاستشارية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (A/64/7)، عن وجود موافقة واسعة النطاق على عناصر الميزانية المقترحة التي قُدمت حتى الآن، لكنها قالت إنه رغم التحفظ الذي أبداه الأمين العام، لم تقدم المقترحات صورة كاملة عن الموارد المطلوبة لفترة السنتين القادمة، حيث أغفلت عددا من الاحتياجات سيتم تقديم تقارير منفصلة عنها. وتنتظر اللجنة الاستشارية على وجه الخصوص مقترحات الميزانية التي سيقدمها الأمين العام بشأن إدارة شؤون السلامة والأمن.

١١ - وأضافت قائلة إن اللجنة الاستشارية تشعر بخيبة أمل بسبب نقص المعلومات في الميزانية البرنامجية المقترحة عن المبادرات الإدارية الكبرى والتغييرات الهيكلية التي ستؤثر على الاحتياجات من الموارد. وينبغي إتاحة الوقت لجهود الإصلاح المتواصلة التي بدأت في التسعينيات كي تؤتي ثمارها قبل الحكم على نجاحها. وبناء عليه لم تعلق اللجنة الاستشارية بشكل مكثف على تدابير الإصلاح الإداري للموارد البشرية التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين وهي تعتزم العودة إليها عندما تعد تقاريرها عن المسائل المتعلقة بالموارد البشرية في الدورة الخامسة والستين.

١٢ - وأوضحت أن اللجنة أحجمت كذلك عن إجراء تقدير كلي لتكاليف التخفيضات الموصَى بها، نظرا لأنها ستؤخذ في الاعتبار، في حالة موافقة الجمعية العامة عليها، عند إعادة الحسابات التي ستجريها اللجنة الخاصة قبل اعتماد الميزانية المقترحة.

١٣ - واستطردت تقول إن المعلومات المتعلقة بالوظائف الشاغرة ضرورية للتخطيط الفعال للقوة العاملة وتعاقدات الموظفين. بيد أنه لم يتوفر استعراض عام للوظائف الشاغرة الحالية لأنها تحتاج إلى تحليل يدوي للبيانات من نظامين منفصلين هما جالاكسي ونظام المعلومات الإدارية المتكامل، علاوة على أن الوظيفة الشاغرة تُعرَّف بطريقتين مختلفتين، حيث تعتبر الوظيفة شاغرة لأغراض الميزانية عندما لا يكلَّف أحد بالقيام بها، وتعتبر شاغرة لأغراض الموارد البشرية إذا كانت متاحة لاستقدام موظفين إليها أو إلحاقهم بها. وأشارت ماكليرغ أيضا إلى أن ٥ في المائة من موظفي المنظمة سيتقاعدون خلال فترة السنتين القادمتين، وتعتقد اللجنة الاستشارية أن الوظائف التي ستصبح شاغرة بسبب التقاعد يمكن إعادة تقييمها بشكل آلي لتحديد إن كانت ما زالت هناك حاجة إليها.

١٤ - وأردفت قائلة أن إنجاح إدخال تكنولوجيا مركزية للمعلومات والاتصالات في جميع أنحاء الأمانة العامة، يتطلب قيادة فعالة من جانب كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات وأفراد مكتبه، يدعمها التزام من قِبل مديري المنظمة الذين ينبغي عليهم العمل مع هذا المكتب من أجل تحقيق أقصى

استفادة ممكنة من استثمار الدول الأعضاء الضخم في التكنولوجيا. وأضافت قائلة إن اللجنة الاستشارية تقوم حاليا بوضع اللمسات النهائية على تقريرها عن مقترحات الأمين العام المتعلقة بعدد من مبادرات تكنولوجيا المعلومات، من بينها مشروع تخطيط موارد المؤسسة الذي ستترتب عليه احتياجات مقترحة لموارد إضافية تُقدر قيمتها بـ ٣٥ مليون دولار للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

١٥ - وأوضحت ماكليرغ أنه فيما يتعلق بالإنشاءات والصيانة فإن اللجنة الاستشارية تحث على إجراء استعراض شامل لترتيبات تخطيط المشاريع واعتمادها وإدارتها ورصدها. وعلى المنظمة أن تضع خطة مستقبلية للصيانة الوقائية لممتلكاتها.

١٦ - أما بخصوص أنشطة إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات فقد حثت اللجنة الاستشارية أيضا على زيادة عدد الامتحانات التنافسية، نظرا لأنه من المتوقع أن تفقد الإدارة ٤٥ في المائة من موظفي اللغات لديها عن طريق التقاعد خلال الأعوام الخمسة القادمة. ونظرا لأن مجلس حقوق الإنسان والهيئات المتفرعة منه وضعت شعبة خدمات المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة بجنيف تحت ضغط كبير، فينبغي مراقبة هذا الوضع والتفكير بشأنه في إطار مبادرة متكاملة للإدارة الكلية، من أجل تقاسم عبء عمل الوثائق الإضافية بين مراكز العمل الأربعة التي تقدم خدمة مؤتمرات.

١٧ - وبشأن أنشطة إدارة الشؤون السياسية، ذكرت ماكليرغ أن اللجنة الاستشارية تعتزم إعداد تقرير منفصل عن مقترحات الميزانية للبعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠١٠. وفي حالة واحدة من تلك البعثات وهي هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، درست اللجنة ما اقترحه الأمين العام من دمج لبعض المهام والأصول ضمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، لكنها لم تتمكن من تحديد إن كان هذا التدبير يشكل نقلا للموارد من برنامج إلى آخر أو أنه تخفيض حقيقي ناتج عن فعالية أكبر.

١٨ - واختتمت ماكليرغ قائلة، في معرض إشارتها إلى قرار الجمعية العامة إجراء إصلاح كبير في ترتيبات التعاون الدولي من أجل التنمية والتعاون الإقليمي من أجل التنمية اللذين يغطيهما الجزءان الرابع والخامس من الميزانية البرنامجية المقترحة، إن اللجنة الاستشارية تحث على منح الوقت الكافي لجهود الإصلاح هذه كي تؤتي ثمارها. وهي تشعر بالقلق لأن الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية مسؤول عن ثلاث مهام منفصلة. وتعتقد أن الترتيبات الحالية يمكن أن تقلل من الاهتمام الرفيع المستوى المطلوب خصيصا لتعبئة تأييد دولي. وأضافت قائلة إنه ينبغي ملء وظيفة المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بسرعة تمشيا مع طلب الجمعية العامة.

١٩ - **السيد الحاج** (السودان): قال، متحدثا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن المجموعة تشعر بالقلق لأن الجهود المبذولة لكبح نمو الميزانية، بما في ذلك الخفض بنسبة ٢ في المائة الذي طُلب من مديري البرامج إجراؤه في عام ٢٠٠٨ دون تأييد من الجمعية العامة، يمكن أن يعرض تنفيذ الولايات للخطر. ثم إن سياق الأزمة الاقتصادية والمالية الذي أُعدت فيه الميزانية لا يقدم أسبابا وجيهة للحد من نمو ميزانية المنظمة. وبما أنه تم إنفاق تريليونات الدولارات لإنقاذ النظام المصرفي والهيكل المالي الدولي في السنة السابقة، فإن من المنطقي أن نتوقع أن تحصل الأمم المتحدة، التي ساعدت البلدان الأفقر والأكثر ضعفا، على المزيد من الموارد لمواجهة الأزمة العالمية وتغيُّر المناخ، وللسعي من أجل تحقيق السلام والأمن والأهداف الإنمائية للألفية. ولكن ذلك لم يحدث، مما ترك البلدان النامية، التي ينبغي أن تكون المستفيد الرئيسي

من عمل المنظمة، تعاني من آثار أزمة لم تكن هي مَن تسبب فيها.

٢٠ - وأضاف قائلا، إن الميزانية البرنامجية المقترحة غير متوازنة، مما يؤثر على قدرة المنظمة على الوفاء بالولايات المبنية على جميع أركانها الرئيسية الثلاثة، وهي: السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان. فالسلام والأمن مرتبطان ارتباطا لا ينفصم بالتنمية. وعلى الرغم من أن حساب التنمية، يتناسب بدرجة عالية مع تلبية الاحتياجات الإنمائية المتطورة، فإنه لا يمثل سوى ٠,٣٨ في المائة من الميزانية العادية، وهي حصة انخفضت على مدى فترتيْ سنتين متتاليتين، وتقل كثيرا عن الحصة الأصلية المستهدفة من قِبل الجمعية العامة، وقدرها ٢٠٠ مليون دولار. لذا ينبغي إنشاء آلية مناسبة لتمويل حساب التنمية، باستخدام الميزانية العادية. وينبغي أيضا تعزيز دور اللجان الإقليمية في تنفيذ جدول أعمال التنمية.

٢١ - ومضى قائلا، إن دور المنظمة في الشؤون العالمية يتجسد في العدد المتزايد من الولايات التي أقرتها هيئاتها الحكومية الدولية. وفي هذا الصدد، فإن المجموعة تُعرب عن قلقها إزاء اختلال التوازن المتنامي بين الأنصبة المقررة والتبرعات، حيث بلغت التبرعات ما يقرب من ضعف حجم الأنصبة المقررة. والتأثير الأول لهذا الوضع هو حدوث أزمة في الإدارة: فعلى الرغم من موافقة الهيئات التشريعية على الولايات، فإنه يمكن التلاعب بالأولويات المرتبطة بكل واحدة من تلك الولايات من خلال استخدام التبرعات. والتأثير الثاني هو خلق فئتين من الولايات: إحداهما فئة مميزة، تستفيد من التدفق المستمر للموارد؛ والأخرى فئة مهملة، وناقصة التمويل، تكافح من أجل الحصول على الفتات.

٢٢ - وأردف قائلا إن المجموعة ترى أن جميع الولايات التي أقرتها الهيئات الحكومية الدولية، ولا سيما تلك المتصلة بالتنمية، ينبغي أن تحصُل على تمويل كافٍ ويمكن التنبؤ به، وتدعو المجموعة إلى مزيد من الشفافية والمساءلة في استخدام الموارد من خارج الميزانية، التي - كما أشارت اللجنة الاستشارية - ينبغي أن تُدار بقدر من الصرامة لا يقل عن مقدار الصرامة الذي تدار به موارد الميزانية العادية. وما دام الوضع الحالي من الخلل في الميزانية وانعدام الشفافية باقيا، فستتوخى المجموعة الحذر إزاء الطلبات المقدمة لمنح الأمانة العامة مزيدا من المرونة.

٢٣ - واستمر قائلا إن مخصصات البعثات السياسية الخاصة، التي هي جزء من الميزانية العادية، يمكن أن تصل إلى أكثر من بليون دولار بحلول عام ٢٠١٠، حيث ارتفعت من ١٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ - وهي تمثل الآن نحو ٢٠ في المائة من نفقات الميزانية العادية. وترى المجموعة أن هذا الوضع يؤدي إلى تشويه الزيادة الحقيقية في الميزانية العادية؛ وهي ترفض السماح لأن تتعرض الأنشطة ذات الأولوية الممولة في إطار الميزانية العادية للخطر بسبب الطلب على الموارد للبعثات السياسية الخاصة. وبينما تعترف المجموعة بأن الإصلاح هو جزء طبيعي من نشاط منظمة يجب أن تكون مجهزة بشكل كافٍ للتحديات الناشئة، فإنها تعتقد أيضا بأن تمويل مبادرات الإصلاح يجب أن لا يحل محل تمويل الأنشطة الفنية.

٢٤ - واستطرد قائلا، إنه، بينما تعيد المجموعة التأكيد على الدور المركزي للجمعية العامة ومنظماتها الحكومية الدولية وهيئات خبرائها في مجالات التخطيط والبرمجة والميزنة والرصد والتقييم، فإنها قلقة من تعدي اللجنة الاستشارية على صلاحيات لجنة البرنامج والتنسيق بتقديمها توصيات بشأن الإطار المنطقي للميزانية البرنامجية المقترحة. وتؤكد المجموعة مجددا أيضا على دور الجمعية العامة في الموافقة على الوظائف، وعلى هيكل المنظمة، وسياسة الموارد البشرية وتخصيص الموارد المالية في إطار جميع أبواب الميزانية البرنامجية

من أجل ضمان التنفيذ الكامل والفعال لجميع الولايات. وبناء عليه، تطلب المجموعة إلى الأمين العام الامتثال لقرارات الجمعية العامة فيما يتعلق بمنصب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، الذي ينبغي شغله باعتباره مسألة ذات أولوية.

٢٥ - واختتم حديثه بالقول إن المجموعة تؤكد لزوم أن تكون المفاوضات المتعلقة بالميزانية البرنامجية مفتوحة وشفافة وشاملة، وأن تتجنب أخطاء الماضي، وأن عقد صفقات في مجموعات صغيرة، أو ربط أجزاء مختلفة من جدول أعمال اللجنة الخامسة بالميزانية البرنامجية، لن يؤدي سوى إلى عدم الثقة والاستقطاب فيما بين الدول الأعضاء.

٢٦ - **السيد ليدن** (السويد): تحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة وهي تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ وبالإضافة إلى ذلك، أرمينيا، وأوكرانيا، وأيسلندا، وجمهورية مولدوفا، وليختنشتاين، فقال إنه في وقت الأزمات المالية العالمية، ينبغي استخدام موارد المنظمة بأقصى قدر ممكن من الفعالية والكفاءة، وبنفس القدر من الانضباط في الميزانية الذي تضطر الدول الأعضاء إلى ممارسته.

٢٧ - وأضاف قائلا إنه على الرغم من أن الميزانية البرنامجية المقترحة قد نمت قليلا، على ما يبدو، بالمقارنة مع الاعتماد المنقح لفترة السنتين الحالية ومخطط الميزانية الذي اعتُمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، فإنها تتجاوز كثيرا حجم الاعتماد الأول لفترة السنتين الحالية الذي تقرر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ ولا يتضمن التكاليف المتوقعة الكاملة لعدد من المقترحات المقبلة. ولكن ينبغي إيراد التقديرات الأولية للاحتياجات الإضافية المتوقعة حيثما كان ذلك ممكنا. ولما كان المستوى النهائي المرجح للميزانية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ أكبر من قدرة الاتحاد الأوروبي، الذي هو أكبر مساهم في المنظمة، على تأييده، فينبغي خفض الميزانية المقترحة إلى مستوى معقول، وينبغي تقاسم مسؤوليات المنظمة المتعلقة بالميزانية بطريقة عادلة وأكثر توازنا.

٢٨ - وأشار إلى أن الجمعية العامة، في قرارها ٢٣٦/٦٢، دعت الأمين العام إلى تفادي اتباع نهج تجزيئي في وضع الميزانية. وقال إنه ينبغي أن تتقيد بيانات الميزانية في المستقبل بالطريقة التي أنشأتها الجمعية العامة بقراريها ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢. وبالنظر إلى الحاجة إلى الانضباط في الميزانية والحاجة إلى النظر في إنشاء احتياجات إضافية، ينبغي استكشاف إمكانية إعادة توزيع الموارد وتحقيق وفورات شاملة، وذلك باتباع نهج يستبعد أي زيادات ويشمل أيضا النفقات المتكررة. وفي المناخ المالي الحالي، ستكون الدول الأعضاء أقدر على اتخاذ قراراتها بشأن مقترحات الميزانية لو أن الأمانة العامة حددت أولويات واضحة لاستخدام موارد المنظمة. ثم إن استخدام الميزنة على أساس النتائج على نحو أكثر فعالية هو عامل حاسم أيضا.

٢٩- **السيد كامارينا فيلياسينيور** (المكسيك): تحدث باسم مجموعة ريو، فأكد على الحاجة إلى المسؤولية والمساءلة في إدارة موارد المنظمة، وقال إن الأولويات والولايات المستمدة من أركان المنظمة الثلاثة، وهي السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان، يجب أن تنفذ على نحو فعال وبطريقة متوازنة. وأشار إلى أن المجموعة تشعر بالقلق إزاء الزيادة المفرطة في الموارد المطلوبة للبعثات السياسية الخاصة، وتعرب عن أسفها لشطب مجموعة من الاحتياجات الإضافية من الميزانية البرنامجية المقترحة، وتعتبر أن التحليل الانتقائي لتلك المتطلبات هو أمر مؤسف. فينبغي عرض مقترحات الميزانية المقبلة كاملة.

٣٠ - وقال إن المجموعة بكاملها تتألف من بلدان نامية يتطلب وضعها تكريس المزيد من الموارد على وجه السرعة

لتحسين حياة سكانها. وهي ستولي اهتماما خاصا لمجموعة من القضايا ومنها التعاون الدولي والإقليمي من أجل التنمية، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، ومكافحة الفقر والجوع وأعمال اللجان الإقليمية. وتشدد المجموعة أيضا على الحاجة إلى إدارة فعالة للموارد البشرية، والتوزيع الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين خاصة في الوظائف العليا.

٣١ - وتكلم بصفته ممثلا للمكسيك، فقال، إن الميزانية البرنامجية المقترحة قُدمت مرة أخرى في شكل تجزيئي يتعارض مع قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٦٢. وإنه لمن المؤسف ألا تستفيد الأمانة العامة من توصيات اللجنة الاستشارية، حيث قدمت مرة أخرى، مقترحا للميزانية في شكل زيادات، لا يُبرر سوى الاحتياجات الجديدة، ويتخذ أساس الميزانية أمرا مفروغا منه. وهذا الأمر يشجع على زيادة الاحتياجات من الموارد ويقف في وجه إجراء تحليل متعمق لتلك الاحتياجات ككل.

٣٢ - وأضاف قائلا، إن المستوى المرجح للميزانية البرنامجية المقترحة بعد أخذ المتطلبات التي لم تُعرض بعد على اللجنة في الحسبان هو مستوى غير مقبول. لقد كان من شأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية أن دفعت العديد من الدول الأعضاء، بما فيها المكسيك، إلى خفض الإنفاق العام. وميزانية المنظمة لا تعكس هذا التقشف. لذلك ينبغي أن تقوم الأمانة العامة بإجراء إصلاح في الإدارة، بتحديد وفورات وبترشيد الوظائف والهياكل، مع إيلاء اهتمام خاص لدراسة مرتبات وعلاوات الموظفين المعينين محليا في جميع مراكز العمل. وإذا ثبتت استحالة تحديد وفورات في التكاليف، فإن المكسيك تقترح تأجيل النظر في الإضافات، التي يُنْتَظَر ورود تفاصيلها، إلى فترة السنتين القادمة بغض النظر عن ميزاتها. إن المكسيك تفهم الحاجة لأن تكون لدى الأمين العام سلطة تقديرية في المسائل المتعلقة بالميزانية في سياق التقشف الحقيقي والانضباط، وسوف تنظر في ذلك الأمر.

٣٣ - واختتم حديثه بالقول بأن الزيادة الحادة في الاحتياج إلى البعثات السياسية الخاصة تثير أسئلة حول التوازن بين الركائز الثلاث للمنظمة، والطريقة الأكثر عدلا وشفافية لتمويل الأنشطة المعنية. وتؤيد المكسيك إنشاء حساب مستقل لهذه البعثات. ونظرا لطبيعة هذه البعثات، ينبغي أن يعتمد الحساب المذكور جدول الأنصبة المقررة المستخدم لبعثات حفظ السلام.

٣٤ - **السيد كوينلان** (أستراليا): قال، متحدثا أيضا نيابة عن كندا ونيوزيلندا، إن الدول الأعضاء ستدقق النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين المقبلة، التي تتزامن مع أكبر أزمة مالية واقتصادية منذ أزمة الثلاثينات من القرن الماضي. ومن المؤسف أن مقترح الميزانية هذا غير مكتمل، حيث أسقط الإضافات التي تتضمن اعتمادات لأمور ذات أهمية بالغة مثل الأمن والسلامة ومشروع تخطيط الموارد في المؤسسة. ولبعض هذه الأمور آثار كبيرة على مستقبل المنظمة وموظفيها. إن إعداد الميزانية بطريقة مجزأة يقوض الانضباط، ويحجب الاحتياجات من الموارد ويُلْزِم الدول الأعضاء باتخاذ قرارات من دون معرفة تأثيرها على الميزانية.

٣٥ - وأضاف قائلا إن الوفود الثلاثة تتطلع إلى رؤية دراسة ومقترحات محددة بشأن أساليب عمل اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية، ورغبة اللجنة الاستشارية في مزيد من الموارد، ورغبة الأمين العام في تمديد سلطته التقديرية بشأن الميزانية. وتعتقد الوفود الثلاثة بأن أساليب الميزنة القائمة على النتائج بعد تسع سنوات، ينبغي أن تكون قد صُقلت لتشتمل على طرق أفضل لتقدير التكاليف والقياس وتحديد المعايير

بغرض توفير معلومات أفضل عن الآثار المترتبة على الأداء والموارد.

٣٦ - **السيدة باتاكا** (أنغولا): تكلمت باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقالت إن النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة أتاح للدول الأعضاء فرصة تحديد التزامها بالأولويات التي حددتها الجمعية العامة، وفقا للفقرة ١٧ من قرارها ٦٣/٢٦٦.

٣٧ - وحيث إن الميزانية المقترحة تبين نموا اسميا صفريا، فإن القلق يساور المجموعة، في ضوء المتطلبات الواردة في المادة ١٧ من الميثاق، من احتمال عدم كفاية الموارد للاضطلاع بالولايات التي أنشأتها الجمعية العامة. وينبغي ألا يخلط بين الهدف الجدير بالثناء المتمثل في استخدام الموارد بطريقة فعالة وكفؤة وشفافة وخاضعة للمساءلة وخفض التكاليف بصورة عشوائية الذي قد يفضي إلى حرمان المنظمة من الموارد الضرورية إلى حد يجعلها غير فعالة.

٣٨ - وأضافت قائلة إنه باعتبار أن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ قد أكد من جديد على الدور المركزي الذي تؤديه المنظمة في تعزيز التنمية وأن الجمعية العامة قد شكلت فريقا عاملا مفتوحا باب العضوية لمتابعة القضايا الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية لعام ٢٠٠٩، ينبغي للأمم المتحدة أن تكون آخذة بزمام المبادرة في تعزيز التنمية. بيد أنه جرى تخصيص ما يزيد على ٩٠ في المائة من الميزانية البرنامجية المقترحة لدعامتين من دعائم المنظمة الثلاث وهما السلام والأمن، وحقوق الإنسان، مما يترك للدعامة الثالثة، وهي التنمية، ١٠ في المائة فقط.

٣٩ - وبالمثل، فإن المقترحات لا تنص على زيادة حساب التنمية، وهو ما يبعده عن مستواه الأصلي المستهدف البالغ ٢٠٠ مليون دولار، حيث تُفتقد المكاسب ذات الصلة الناتجة عن زيادة الكفاءة أو تُحول إلى استخدامات أخرى. ولا بد من السعي لتحسين الوضع، حيث إن آثار الأزمة أصابت البلدان النامية خصوصا إصابة بالغة، ومن غير المرجح أن يحقق الكثير من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أيا من الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٠ - واسترسلت قائلة إنه إذ تشير المجموعة إلى أن الأمين العام قد أنشا، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٧/٣٠٠، مسؤوليات واضحة وأسندها إلى مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، فالقلق يساورها من أن هذه الوظيفة لا تزال شاغرة. وإذ تشير المجموعة أيضا إلى أن الجمعية العامة رفضت في قراراتها ٦٢/٢٢٤ و ٦٢/٢٣٦ و ٦٣/٢٦٠ المقترح السابق بدمج مهام المستشار الخاص مع تلك التي يضطلع بها الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، سواء بصورة دائمة أو مؤقتة، فإنها ترغب إلى الأمين العام أن يقدم معلومات عن حالة جهود التوظيف المتعلقة بمنصب المستشار الخاص وبسائر الوظائف في مكتب المستشار الخاص. وتود المجموعة أيضا أن تعرف حالة المقترحات المتعلقة بزيادة عدد الموظفين في المكاتب دون الإقليمية الخمسة التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٤١ - وبما أن الموارد ينبغي أن تخصص بشكل عادل بين مكاتب الأمم المتحدة ومراكز العمل في البلدان المتقدمة والنامية، وأن الجمعية العامة قررت في قرارها ٦٢/٢٣٦ ضرورة مواءمة الترتيبات المالية لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي مع الترتيبات المالية للمكاتب الإدارية المماثلة التابعة للأمم المتحدة، فإن المجموعة تدعو الأمين العام إلى تكثيف الجهود في هذا الصدد وتوضيح أوجه التضارب في الميزانية البرنامجية المقترحة وفي آخر نشرة للأمين العام بشأن هيكل هذا المكتب. وأعربت عن تأييد المجموعة وضع استراتيجية شاملة طويلة الأجل لتشييد وتحسين وصيانة مرافق الأمم

المتحدة. وينبغي الحفاظ على التقدم المحرز في المشاريع الجارية في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٤٢ - وأردفت قائلة إن التوزيع الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين في التوظيف والتنسيب لا يزالان أمرين مقلقين. وينبغي تحسين الشفافية والمساءلة ومعالجة مسألة عدم وجود تمثيل مناسب للدول الأفريقية في المناصب العليا. وينبغي أن تستغل إمكانيات الامتحانات التنافسية الوطنية، وأن يوعَز إلى المديرين بأن يختاروا من قوائم المرشحين الناجحين عند ملء الوظائف الشاغرة.

٤٣ - ومضت قائلة إن ما نتج عن الهدف المتوخى من تحقيق نمو إسمي صفري من تخفيض للموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية، بالإضافة إلى النسبة المئوية من موارد الميزانية العادية المخصصة للموظفين والتكاليف العامة للموظفين، أسبغ أهمية بالغة على الموارد الخارجة عن الميزانية. غير أن لاستخدام هذه الموارد آثارا على الطابع الحكومي الدولي للمنظمة، على نحو ما هو متوخى في ميثاق الأمم المتحدة، وينبغي أن يوافق عليه ويبلغ عنه بطريقة أكثر شفافية ومساءلة. وينبغي ألا تجعل الجهات المانحة من هذه الموارد وسيلة لتسهيل تعيين مواطنيها.

٤٤ - واختتمت قائلة إن المجموعة ملتزمة بإجراء مفاوضات صريحة وشفافة وشاملة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة، وهي تؤكد ضرورة التقيد بولايات الجمعية العامة، واللجنة الخامسة، ولجنة البرنامج والتنسيق، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ذات الصلة بالميزانية تمشيا مع أحكام قراري الجمعية العامة ٤١/٢١٣ و ٤٢/٢١١ والمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

٤٥ - **السيدة غراو** (سويسرا): تكلمت أيضا باسم ليختنشتاين، فقالت إنه لم يكن من الصعب التكهن بأن النمو الفعلي في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ سيكون أعلى كثيرا من نسبة ٠,٥ في المائة التي اقترحها الأمين العام. وتعزى تلك الأرجحية إلى عملية ميزنة يعتورها الخلل و لم تعد تفي باحتياجات المنظمة. وتتمثل مشكلتان من المشاكل الرئيسية في أن مفاوضات الميزانية لا تزال مدفوعة إلى حد كبير بالمدخلات بدلا من أن تكون مدفوعة بالنتائج، مما يجعل اللجنة الخامسة تمارس إدارة تفصيلية، وأن مقترحات الإصلاح غير مرتبطة في كثير من الأحيان بعملية الميزانية العادية، مما يفضي إلى ميزنة مجزأة وإضافات متواصلة. وينبغي مواصلة المبادرة المشتركة للأمانة العامة والدول الأعضاء الرامية إلى تحسين عملية الميزنة. ولكن المسؤولية النهائية عن تحقيق عملية ميزنة هادفة تقع على عاتق الدول الأعضاء.

٤٦ - وأضافت قائلة إن التوجيهات المتعلقة بالمسائل الشاملة التي تقدمها اللجنة الاستشارية هي توجيهات قيِّمة، ولكن تقديم توصيات أكثر تحديدا ذات صلة بالموارد سيكون موضع تقدير. ولا يزال تأثير اللجنة الاستشارية في الميزانية البرنامجية المقترحة متواضعا من الناحية المالية. وعلاوة على ذلك، أصبح دور كل من اللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة غير واضح، مما يؤدي إلى الازدواجية والإحباط لدى الجميع. ومع ذلك، فالوفدان على استعداد للموافقة على الوفورات التي أوصت بها اللجنة الاستشارية ويدعوان جميع الوفود الأخرى إلى أن تحذو حذوهما، وألا تطالب بمستويات الموارد التي طُلبت في البداية. ولا يستبعد هذا الموقف إمكانية إجراء تخفيضات في التكاليف أكبر من تلك التي أوصت بها اللجنة الاستشارية.

٤٧ - وفي هذا الوضع المالي العالمي، من الضروري أكثر من أي وقت مضى تحقيق توازن بين تنفيذ الولايات المتفق عليها وتقييد نمو الميزانية الذي لا يمكن تحمله. بيد أن إجراء

تخفيضات جذرية في الميزانية أمر صعب ومن المرجح أن يضعف المنظمة. وينبغي أن يكون الهدف على المدى المتوسط هو إتاحة المجال للإصلاحات التي أجريت مؤخرا لتكشف فوائدها، وتخفف بالتالي من نمو الميزانية.

٤٨ - واستطردت قائلة إن إصلاح نظام إقامة العدل يبدو على الطريق الصحيح: فيجب أن يتاح التمويل الكافي لضمان الانتقال السلس في هذه الوظيفة الهامة التي تضطلع بها الأمانة العامة. وأعربت عن ترحيبها بالمضاعفة المحتملة لموارد مفوضية حقوق الإنسان، وكذلك المقترحات الداعية إلى تعزيز قدرة مكتب الأمم المتحدة في جنيف على دعم الآليات الجديدة لمجلس حقوق الإنسان. وبما أن الرقابة ذات أولوية قصوى، يجب زيادة تعزيز مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٤٩ - ومضت قائلة إن العديد من مقترحات الميزانية الهامة التي ستقدم في وقت لاحق من هذا العام تستحق الاهتمام الكامل من اللجنة الخامسة وينبغي ألا توضع جانبا لأسباب تتعلق بالتكاليف. فعلى سبيل المثال، فإن المنظمة بحاجة ماسة إلى نظام حديث لتخطيط موارد المؤسسة وإلى وضع استراتيجية فعالة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٥٠ - **السيد ليو زنمين** (الصين): قال إن وفده يؤيد ترتيب الأولويات المتعلقة بتحسين استخدام الموارد التي وضعتها الجمعية العامة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وينبغي أن توزع موارد الأمم المتحدة بصورة منصفة بين الدعائم الثلاث وهي السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان، وبين مجالات الأولوية الثمانية. ويجب على الأمانة العامة أن تبقي التكاليف الإدارية عند أدنى حد ممكن من أجل تحرير موارد للأنشطة الإنمائية.

٥١ - وأضاف قائلا إن نمو الميزانية يجب أن يبقى عند مستوى معقول ومناسب، ولكن بعض النمو ضروري لحسن سير عمل المنظمة وتوفير التمويل الكافي للأنشطة التي يصدر بها تكليف. ولا بد أيضا من قاعدة مالية مستقرة ومستدامة إذا ما أرادت الأمم المتحدة تعزيز دورها في الشؤون الدولية. ولذلك ينبغي للمنظمة أن تنطلق من مبدأ التوفيق بين الاحتياجات والموارد، مع المراعاة الكاملة لقدرة الدول الأعضاء على الدفع.

٥٢ - واسترسل قائلا إنه ينبغي أن تكون الميزانية البرنامجية المقترحة كاملة عند عرضها: ففي السنوات الأخيرة كانت ميزانيات فترة السنتين مفتوحة وعرضة للإضافات المستمرة. وكما أشارت اللجنة الاستشارية، لا تتضمن مقترحات الميزانية عددا من الاحتياجات التي جرى أو سيجري تناولها في تقارير منفصلة. ونظرا لأنه قد طلب من الأمانة العامة مرارا تفادي اتباع نهج مجزأ، ينبغي لها أن تستجيب لأوجه القلق التي أثيرت.

٥٣ - واختتم قائلا إنه يجب تحسين الميزنة القائمة على النتائج. ووفده يتفق مع اللجنة الاستشارية في أن الميزنة القائمة على النتائج لا تعكس في الوقت الحاضر الخطط الإدارية ولا تستخدم كأداة إدارية فعالة. وليس هناك حاجة لتقديم قائمة شاملة بجميع النواتج في مقترحات الميزانية، ولكن ينبغي تقديم تفسير كاف لعلاقة النواتج بالموارد المطلوبة.

٥٤ - **السيد بادجي** (السنغال): قال إن الدول الأعضاء ملزمة بدعم نفقات المنظمة على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة.

٥٥ - وأضاف قائلا إن السنغال لا تزال مقتنعة بأن إحدى القواعد الأساسية للأمن الجماعي والرفاه، وهما مجالان من مجالات الاهتمام الرئيسية في سياستها الخارجية، هي العزم

على العمل الجماعي لتعبئة الموارد الكافية للقضاء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي والتخلف، ولا سيما في أفريقيا. ووفقا لذلك، فإنها تدعو الأمين العام لتوفير التمويل اللازم للوظائف المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٦٠ المتعلقة بالتجارة والتنمية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا: توجه السنغال الانتباه بوجه خاص إلى الباب ١١ من الميزانية، المعنون دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٥٦ - وأعرب عن ترحيب وفده بتنفيذ قرار مضاعفة ميزانية مكتب مفوضية حقوق الإنسان، الذي أتاح للمفوض السامي إنشاء عدة مكاتب إقليمية، بما في ذلك مكتب في داكار. وينطوي تعزيز دعامة حقوق الإنسان أيضا على توفير التمويل الكافي لمجلس حقوق الإنسان، ولا سيما لتمكينه من إجراء الاستعراضات الدورية الشاملة الضرورية لرصد تطبيق الشرعة الدولية لحقوق الإنسان. ويرحب وفده أيضا بالجهود الرامية إلى تعزيز تعدد اللغات ويرى أنه ينبغي أن يحدد الأمين العام استراتيجية لملء الوظائف الشاغرة في جميع مراكز المؤتمرات، ولا سيما في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي.

٥٧ - واختتم حديثه قائلا إنه يجب على الدول الأعضاء أن تجد وسائل جديدة لتمويل حساب التنمية، ربما عن طريق خفض الإنفاق على الخدمات الاستشارية وخفض تكاليف السفر عن طريق زيادة استخدام التداول بالفيديو. وإذا خصصت الوفورات المتحققة بهذه السبل لحساب التنمية، فمن شأنها أن تسهل بلوغ أهداف هذا الحساب بصورة أسرع.

٥٨- **السيدة رايس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن التعامل مع التحديات العالمية المشتركة يتطلب من الأمانة العامة التفكير والابتكار، في ظل قيادة قوية من الأمين العام، والتزام مستمر من جانب الدول الأعضاء. وقد أكد الرئيس أوباما في افتتاح الدورة الحالية للجمعية العامة أن الولايات المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لبدء فصل جديد من التعاون الدولي، ودعا جميع الدول إلى الاشتراك مع الولايات المتحدة في بناء المستقبل الذي تستحقه جميع الشعوب عن جدارة. وأظهرت الولايات المتحدة التزامها ببدء ذلك الفصل الجديد بتسديدها في الآونة الأخيرة اشتراكات تربو على ١,٢ بليون دولار، مما خفض كثيرا متأخراتها في الميزانية وجعل مساهماتها في حفظ السلام مستوفاة.

٥٩ - وأضافت قائلة إنه لا بد من الانضباط في الميزانية في ظل الأزمة العالمية الحالية، وينبغي للجنة الخامسة أن تسترشد بثلاثة مبادئ أساسية في هذا الصدد. أولا، أن تخصيص الموارد يجب أن تحكمه الميزنة القائمة على أساس النتائج: إذ ينبغي أن تحقق الأمانة العامة تحسنا كبيرا على مؤشرات الإنجاز لضمان المساءلة المرجوة. ثانيا، يجب أن تعكس القرارات تقديرا حقيقيا لقيمة المال: إذ يجب التوصل إلى تحقيق الكفاءة من خلال التكنولوجيا الجديدة وتبسيط الإجراءات. ثالثا، يجب مقارنة الاحتياجات الجديدة إلى الموارد بالالتزامات القائمة من أجل تحديد الأولويات المناسبة: فيجب على اللجنة أن تقوم، عن طريق تقييمات برنامجية صارمة، بتحديد الموارد التي يمكن نقلها من الأولويات الأدنى إلى الأولويات الأعلى.

٦٠ - وأعربت عن ترحيب وفدها بإعطاء الأولوية، في مقترحات الميزانية، للجزء الثاني، الشؤون السياسية، والجزء الرابع، التعاون الدولي من أجل التنمية، والجزء الخامس، التعاون الإقليمي من أجل التنمية، حيث أن بعثات حفظ السلام هي من الأولويات الحاسمة الأهمية، وأن أنشطة التنمية الدولية والإقليمية لها موقع الصدارة في المهام الأساسية التي تقوم بها المنظمة. وتعكس الزيادة الكبيرة في إطار الجزء

السادس، حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية، الحاجة إلى زيادة النشاط في هذه المسائل الحيوية.

٦١ - وأوضحت قائلة إن من الضروري أن يقدم الأمين العام في أقرب وقت ممكن ميزانية شاملة وشفافة لكامل فترة السنتين. فإن عرض الميزانية مجزأة يقوض قدرة الدول الأعضاء على اتخاذ قرارات رشيدة في شأن المطالب المتنافسة. ومن المهم أيضا بالنسبة للدول الأعضاء اعتماد ميزانية برنامجية كافية لتحقيق أولويات المنظمة على نحو فعال.

٦٢ - **السيد صدوق** (المغرب): قال إنه إذا أُريد للمنظمة أن تحقق أهدافها وأولوياتها، فيجب أن توفر لها موارد متناسبة لتنفيذ جميع الأنشطة المأذون بها وأن تكون مجهزة بصورة أفضل للتعامل مع تحديات عالم اليوم في مجالات السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ومع ذلك فإن عدم التوازن في توزيع الموارد بين هذه المجالات ما زال قائما، مما يضر بأنشطة التنمية. ولا يمكن أن تضطلع المنظمة بأنشطة اقتصادية واجتماعية إضافية دون زيادات في ميزانيتها. وقال إن وفده يؤيد، على وجه الخصوص، تعزيز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التي عززت بشكل فعال تنمية أفريقيا. وفي هذا الصدد، حيث أن مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا أداة أساسية لتقليل آثار الأزمة المالية، فينبغي شغل منصب المستشار الخاص في أقرب وقت ممكن.

٦٣ - وأضاف قائلا إن وفده يؤيد تماما طلب موارد إضافية لمكتب دعم بناء السلام، ويؤيد دعوة اللجنة الاستشارية إلى التعجيل بتعيين مساعد جديد للأمين العام لتولي رئاسة ذلك المكتب. وأعرب عن تأييد وفده لعملية الإصلاح الإداري، مع تأكيده بوجه خاص على أهمية ترسيخ مبدأيْ الشفافية والمساءلة أمام الدول الأعضاء. وقال إن وفده يعيد التأكيد على الحاجة إلى التمثيل الجغرافي العادل وتحسين التوازن بين الجنسين في الأمانة العامة، ويحث الأمين العام على تعيين المرشحين الناجحين في الامتحانات التنافسية الوطنية في أسرع وقت ممكن. ووفده يُقر بأن عبء العمل الملقى على عاتق اللجنة الاستشارية قد زاد، وهو يوافق على ضرورة زيادة الوقت المخصص لاجتماعات تلك اللجنة بمقدار أربعة أسابيع في فترة السنتين.

٦٤ - **السيدة يول** (النرويج): قالت إن النرويج تهدف إلى زيادة تقوية الأمم المتحدة باعتبارها مؤسسة لا غنى عنها لتحسين مستقبل العالم. وهي تعتبر الميزانية العادية أفضل أداة استراتيجية لتحقيق هذه الغاية، حيث لا تستطيع الأمم المتحدة أن تضطلع بولاياتها على نحو فعال إلا بتمويل كافٍ ويمكن التنبؤ به، ولا ينبغي للدول الأعضاء أن تتوقع من المنظمة أكثر مما تود أن تستثمره فيها. ويكتسب هذا الاستثمار أهمية أكبر في وقت تجاهد فيه دول كثيرة من أجل مواجهة الأزمة المالية. وتُعد النرويج ثالث أكبر مساهم في الأنشطة الإنسانية والإنمائية للمنظمة، وقد استمرت ميزانيتها الإنمائية في الزيادة بصفة عامة.

٦٥ - وأوضحت أن الهجمات الأخيرة على موظفي الأمم المتحدة الميدانيين تؤكد أن الوضع الأمني لم يكن أبدا أكثر صعوبة مما هو الآن. وينبغي أن ينظر إلى أي هجوم على الأمم المتحدة على أنه اعتداء على جميع الدول الأعضاء وعلى القيم الأساسية للمنظمة.

٦٦ - وقالت إن من الأمور الحيوية مواصلة جهود الإصلاح من أجل تحسين قدرات الأمم المتحدة على تحقيق أهداف محددة بوضوح. وليس الإصلاح عملية لخفض التكاليف ولكنه وسيلة لتحقيق نتائج أفضل بفضل المساهمات المالية للدول الأعضاء.

٦٧ - **السيد كومبرباتش** (كوبا): قال إنه من غير المقبول أن تعرض الأمانة العامة قرارات اتخذت بما يخالف رغبات الجمعية العامة على أنها إنجازات إدارية، أو أن تضع تصورات

بشأن زيادة المرونة وغير ذلك من المسائل التي تحتاج إلى مناقشة جادة. وقال إن وفده يؤكد مرة أخرى أن هناك اختلالا واضحا في أولويات المنظمة كما يتبين في وثائق الميزانية. ومن المحزن أن نرى كيف جرت التضحية بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للمنظمة على مر السنين. ويُعد حساب التنمية مثالا على ذلك: إذ لم تتمكن الأمانة العامة من تأمين التمويل لذلك الحساب، الذي يبلغ ١٨,٦ مليون دولار بدلا من المستوى المتفق عليه وهو ٢٠٠ مليون دولار. فالافتقار إلى تمويل محايد متعدد الأطراف هو إحدى العقبات الرئيسية التي تواجه البلدان النامية. ولكن بدلا من تعزيز حساب التنمية، فإن الأمانة العامة في الواقع تقترح التخلص منه.

٦٨ - وأردف قائلا إنه يبدو أن اللجنة تُعرض عليها ميزانية خيالية قائمة على أساس نمو اسمي صفري لاسترضاء بعض الوفود. ولكن الجانب الأكثر إثارة للدهشة هو عدم وجود أي اتفاق حكومي دولي لدعم هذا النهج، في حين أن هناك اتفاقا على أن الموارد يجب أن تتوافق مع احتياجات الأنشطة المقررة. وفي هذا السياق، قال إن وفده منزعج من الرأي الذي أعربت عنه اللجنة الاستشارية في تقريرها الأول (A/64/7، الفقرة ٩) ومؤداه أن عددا كبيرا من المسائل ينبغي معالجتها في تقارير منفصلة.

٦٩ - وقال إن وفد بلاده يعارض أي مزيد من الانتقاص من الولايات الإنمائية للمنظمة. ويجب تحمل الآثار المترتبة في الميزانية على مبادرات الإصلاح دون المساس بالأولويات الأخرى. ولن يؤدي اتباع أي نهج آخر إلا إلى مفاوضات لا تنتهي. ويجب أن تؤدي دورة الميزانية التالية إلى تحسن واضح في عمل الأمم المتحدة دون أن تقع الميزانية رهينة للتصاميم الجيوسياسية التافهة التي تضعها أقوى الدول.

٧٠ - **السيد سينهاسيني** (تايلند): قال إن وفده يود أن يؤكد على أهمية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في مساعدة البلدان النامية على الوصول إلى أهدافها الإنمائية، وأن يعرب عن معارضته لأي اقتراح لتخفيض الموارد المخصصة للأونكتاد مما من شأنه أن يؤثر على قدرته على الاضطلاع بولايته. وأعرب عن القلق من أن التوصيات الصادرة عن الفريق العامل المعني بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية والتابع لمجلس التجارة والتنمية لم تؤخذ في الاعتبار بشكل كافٍ في الباب ١٢ من مقترحات الميزانية.

٧١ - وأضاف قائلا إن اللجان الإقليمية تسهم إسهاما حيويا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والوفاء بالولايات الأخرى. وتقوم اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ بدور رئيسي في تقليص الفجوة بين الجهات الفاعلة الدينامية في المنطقة والدول الأعضاء الأخرى بها. وتعبر ميزانية اللجنة، الواردة في المادة ١٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة والتي أقرتها اللجنة الاستشارية، عن أولويات أعضاء اللجنة، وهي تستحق تأييد اللجنة الخامسة.

٧٢ - وأعرب عن تقدير وفده لجهود الأمانة العامة لاستخدامها الميزنة القائمة على النتائج، ولكن ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به في هذا الصدد. وفي الوقت الذي استخدمت فيه موارد الأمم المتحدة المخصصة لعدد كبير من المهام أكثر من أي وقت مضى، فإن الجمعية العامة تضطلع بمسؤولية الموافقة على مستوى نفقات يتناسب مع أنشطة المنظمة المأذون بها من أجل ضمان تنفيذها على نحو فعال دونما حاجة إلى الاعتماد على الموارد الخارجة عن الميزانية، التي لا يمكن التنبؤ بها.

٧٣ - **السيد بارك إن كوك** (جمهورية كوريا): قال إنه نظرا للتباطؤ الاقتصادي العالمي، فإن زيادة الميزانية البرنامجية

المقترحة لفترة السنتين المقبلة بنسبة ١٦ في المائة، بعد إعادة تقدير التكاليف الأولية، من المحتمل أن تُلقي عبئا كبيرا على كاهل الدول الأعضاء. ولذلك، ينبغي أن تفرض الأمانة العامة ضوابط مالية من أجل تحسين عملية وضع الميزانية، وتنويع مصادر الموارد المالية. وينبغي مراجعة نفقات البرامج الحالية وإعادة هيكلتها، وتخفيض الإنفاق على البرامج غير الأساسية وذات الأولوية المنخفضة.

٧٤ - وقال إن استمرار نهج الأمانة العامة المجزأ في الميزانية البرنامجية يجعل من الصعب على الدول الأعضاء تقديم توجيهات مفيدة في مجال السياسات، ولمنعها من الاستجابة بسرعة للتغيرات المتسارعة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي أن تقوم الأمانة العامة بصياغة خطة شاملة متوسطة الأمد للإدارة المالية من أجل تقديم صورة أكثر وضوحا للاحتياجات المالية وأولويات السياسة العامة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي إعادة النظر في عملية وضع الميزانية بغية تعزيز قدرة الأمانة العامة على التصدي للمشاكل غير المتوقعة. وأعرب عن التقدير لجهود الأمانة العامة الرامية إلى تحسين الوضع المالي عن طريق جذب موارد من خارج الميزانية، وكذلك للخطوات التي اتخذها الأمين العام من أجل تنويع مصادر التمويل. وقال إن جمهورية كوريا هي أحد كبار المساهمين في ميزانية الأمم المتحدة، وستواصل دعم الجهود الرامية إلى تحسين الانضباط المالي وعملية وضع الميزانية.

٧٥ - **السيد شيرباك** (الاتحاد الروسي): قال إن الزيادة الضئيلة على ما يبدو والبالغة ٠,٥ في المائة في الميزانية البرنامجية المقترحة ليست هي الرقم النهائي، إذ إن المقترحات لا تتضمن مجموعة كاملة من النفقات المتوقعة، وقد يرتفع المستوى الفعلي للميزانية إلى أكثر من ٥,٤ بليون دولار، وهو ما يمثل زيادة كبيرة ومثيرة للقلق عن مستوى الميزانية الحالية. وأضاف قائلا إن وفده يهيب بالأمين العام أن يتجنب وضع الميزانية بصورة مجزأة، لأن ذلك يمنع الدول الأعضاء من اتخاذ قرارات مستنيرة. وينبغي بذل عناية كبيرة للامتثال للقواعد والإجراءات التي وضعتها الجمعية العامة، ولمواءمة المبادرات الجديدة المقترحة مع دورة الميزانية.

٧٦ - وقال إن اللجنة الاستشارية على حق في تأكيد أن الميزنة القائمة على أساس النتائج ما زالت بعيدة المنال في جميع الوحدات التابعة للأمانة العامة وفي جميع البعثات. وينبغي إعطاء الأولوية لمزيد من التوضيح للغرض المتوخى من الميزنة القائمة على النتائج وتحسينها. وحيث أن تكاليف الموظفين تستأثر بمبلغ ثلاثة بلايين دولار من احتياجات الميزانية العادية التي تبلغ ٤,٨ بلايين دولار، فإن وفده يعتزم أن يولي اهتماما كبيرا لمسائل الموظفين، بما في ذلك إصلاح سياسات شؤون الموظفين. وينبغي أيضا إيلاء الاهتمام للإنفاق على السفر والاستشاريين الخارجيين. وعلى الرغم من التراجع الطفيف في الإنفاق في تلك المجالات، فإن الوضع الاقتصادي الحالي يتطلب استخداما أكثر قوة لخبرة الأمانة العامة ذاتها. وأشار إلى أن هناك أيضا بعض التضارب في الطلبات من النفقات الرأسمالية فيما يتصل بإعادة بناء مبنى المقر في نيويورك. وأضاف قائلا إن توصيات اللجنة الاستشارية، التي لا تتضمن أي تخفيضات ذات شأن في مقترحات الميزانية، ليست منسجمة تماما مع الوضع الاقتصادي الحالي.

٧٧ - وأضاف قائلا إن وفده، كما حدث في الماضي، سيدعو إلى الحد من النمو غير المبرر في نفقات الميزانية، وإلى زيادة الانضباط في الميزانية. وأفاد بأن وفده مستعد للنظر في المقترحات الرامية إلى زيادة تحسين شكل الميزانية، ولكن لا ينبغي أن يترتب على تلك التغييرات خروج عن المبادئ الأساسية للأمم المتحدة، وهي: تعدد اللغات، وتنفيذ الولايات الحالية، ومركزية دور المنظمات الحكومية الدولية.

٧٨ - **السيد روزاليس دياز** (نيكاراغوا): قال إن وفده يشعر بالاستياء من الاختلال الواضح في الميزانية البرنامجية المقترحة. إذ يستمر الانفصام التام بين الخطابات البلاغية التي يرددها زعماء العالم وبين اتخاذ إجراءات ملموسة من خلال توفير الموارد المالية. وعلاوة على ذلك، فإن البلدان النامية، التي تمثل الضحايا العرضية الرئيسية للأزمة الاقتصادية التي لم تتسبب في حدوثها، تدفع الآن الثمن مضاعفا جراء العواقب المترتبة على هذه الأزمة نتيجة لمحاولات بعض الدول تقويض الدور الإنمائي للأمم المتحدة. ومن الصعب أن نصدق أن حساب التنمية لا يمثل سوى ٠,٣٨ في المائة من مقترحات الميزانية غير المكتملة: ويجب اتباع آلية قابلة للاستمرار لتمويل الحساب من الميزانية العادية؛ أما فكرة تمويله من مخلفات فيجب التخلي عنه.

٧٩ - وقال إن وفده يرفض أي محاولة لفرض حدود مصطنعة للإنفاق من شأنها أن تعرقل عمل المنظمة دون أن تحسن كفاءتها. وأضاف قائلا إن الجمعية العامة لم توافق أبدا على لزوم الاسترشاد بمعيار النمو الصفري في صياغة الميزانية، بل من الواضح في الواقع أن الميزانية يجب أن تنمو بما يتماشى مع الموافقة على ولايات جديدة. وفي هذا الصدد، فإن الزيادة الكبيرة في الموارد المخصصة للبعثات السياسية الخاصة على مدى السنوات التسع الماضية تعكس اختلالا خطيرا في الميزانية العادية، وهو ما يمكن تصحيحه بسهولة بإنشاء حساب خاص لهذه البعثات.

٨٠ - وأضاف قائلا إنه ينبغي إدراج الحجم الهائل من المساهمات الخارجة عن الميزانية تدريجيا ضمن الميزانية العادية، لأسباب ليس أقلها أن اللجوء إلى ذلك التمويل غالبا ما يؤدي إلى خلق وظائف لم تأذن بها الجمعية العامة، وإلى تفاقم مشكلة التوزيع الجغرافي غير العادل للوظائف. ومع ذلك، فإن وفده يثني على جهود الأمانة العامة الرامية إلى تحقيق توازن بين الجنسين، ويحثها على توظيف المزيد من النساء من البلدان النامية. ويرغب وفده أيضا في توجيه الانتباه إلى ضرورة أن تحترم اللجنة الاستشارية صلاحيات لجنة البرنامج والتنسيق.

٨١ - **السيد تاكاسو** (اليابان): قال إن الأمم المتحدة لا يمكن أن تظل معزولة عن الآثار المترتبة على الأزمة المالية العالمية: فالدول الأعضاء تنتظر أداءً فعالا من حيث التكلفة وانضباطا صارما في الميزانية. وينبغي أن تتبع الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ خمس قواعد.

٨٢ - أولا، وفقا للإجراءات المنصوص عليها في قراريْ الجمعية العامة ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢، فإن مجموع الاحتياجات في الميزانية والأولويات لفترة السنتين التالية يجب أن توافق عليها الدول الأعضاء في مرحلة سابقة، وينبغي أن تعكس مقترحات الأمين العام الواردة في مخطط الميزانية هذا الفهم السياسي. وبهذا ستصبح الدول الأعضاء قادرة على إعداد التزاماتها المالية العامة المتوقعة للسنتين المقبلتين.

٨٣ - ثانيا، يجب أن تظل الاحتياجات الإضافية التي تنشأ في خلال فترة السنتين في حدود المستوى الذي سبق الاتفاق عليه لصندوق الطوارئ. وإذا كان لا يمكن القيام بذلك، فينبغي أن تؤجل الاحتياجات إلى فترة السنتين التالية، باستثناء وحيد يتمثل في تلبية الاحتياجات العاجلة المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. وقد أدرج في مخطط الميزانية العديد من الاحتياجات الإضافية المبينة في البيان الاستهلالي للأمين العام. ومن المهم أيضا أن تقدم الأمانة العامة التقديرات المنقحة في وقت مبكر بما يكفي للسماح بالقيام بدراسة متأنية.

٨٤ - ثالثا، ينبغي تلبية الاحتياجات الجديدة أولا عن طريق نقل الوظائف؛ ويجب عدم طلب موارد إضافية إلا بالحد الأدنى وعندما يكون النقل غير ممكن. وقد بذلت الأمانة

العامة جهودا جادة في الواقع لنقل ٣٦٨ وظيفة، وسيجري إيقاف ٥٤١ ٤ من النواتج في فترة السنتين المقبلة.

٨٥ - رابعا، هناك حاجة إلى التكيف مع تقلبات العملات والتضخم، ولكن منهجية إعادة تقدير التكاليف ينبغي أن تطبق بمرونة. وقد لا تكون عملية إعادة تقدير التكاليف الكاملة مناسبة في هذه الأزمة العالمية الحالية. وينبغي أن ينظر في إعادة تقدير التكاليف في منتصف فترة السنتين.

٨٦ - خامسا، يجب أن يتاح للأمين العام قدر من السلطة التقديرية لمواجهة النفقات غير المتوقعة باستخدام الوفورات من موارد معتمدة. وهذه السلطة التقديرية أمر ضروري لحسن الإدارة. وقال إن وفده على استعداد لإعادة النظر في السلطة التقديرية المحدودة الممنوحة للأمين العام في مجال الميزانية لفترتين مدة كل منهما سنتان، بموجب قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٠.

٨٧ - واختتم حديثه قائلا إنه ينبغي أن يطبق مبدأ النمو الاسمي الصفري على الميزانيات العادية للمنظمات الدولية. وهذا لا يعني تجميد الأنشطة، بل الاضطلاع بالأنشطة المنوطة بها على نحو أكثر فعالية من حيث التكلفة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.